

Distr.: General
1 March 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

إلحاقاً برسالة السفير أولوف سكوغ المؤرخة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، يشرفني أن أبلغكم بأن أعضاء مجلس الأمن قد وافقوا على إرسال بعثة إلى بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد - تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا - في الفترة من ١ إلى ٧ آذار/مارس ٢٠١٧. واتفقوا أيضاً على اختصاصات البعثة (انظر المرفق).

وسوف أتولى أنا والسفير فودي سيك (السنغال) والسفير فرانسوا دولاتر (فرنسا) مهمة قيادة البعثة.

وعقب مشاورات مع الأعضاء، تم الاتفاق على أن يكون تشكيل البعثة على النحو التالي:

السفير تيكيدا أليمو (إثيوبيا)

السفير لويس أوميرو بيرموديس ألقاريس (أوروغواي)

السيد يوري فيتريونكو (أوكرانيا)

السفير إنغيو لامبريني (إيطاليا)

السفير رينيه إرنستو فرنانديس ريفويو (بوليفيا - دولة - المتعددة القوميات)

السفير فودي سيك (السنغال)

السفير كارل أورينوس سكو (السويد)

السيد شين بو (الصين)

السيد فرانسوا دولاتر (فرنسا)

السيد أليكسيس لامي (فرنسا)



السفير خيرت عمروف (كازاخستان)

السفير عمرو عبد اللطيف أبو العطا (مصر)

السفير ماثيو رايكروفت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفيرة ميشيل سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية)

السفير يوشيفومي أوكامورا (اليابان)

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماثيو رايكروفت

رئيس مجلس الأمن

اختصاصات بعثة مجلس الأمن إلى منطقة حوض بحيرة تشاد

- ١ - سيوفد مجلس الأمن بعثته إلى بلدان حوض بحيرة تشاد - تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا - في سياق البيانات الرئاسية المؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (S/PRST/2015/4) و ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٥ (S/PRST/2015/14) و ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦ (S/PRST/2016/7) و ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (S/PRST/2017/2) وتمشيا مع ما جاء في الرسالتين المؤرختين ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (S/2016/1129) و ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥ (S/2015/555) الموجهتين من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام.
- ٢ - ويرد فيما يلي بيان باختصاصات البعثة:

الأمن

- (أ) تقييم الحالة الأمنية في بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد، وهي تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، ولا سيما التهديد الذي تشكله الجماعتان الإرهابيتان، جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (المعروف أيضا باسم داعش)، والأثر المحتمل على المنطقة الأوسع؛
- (ب) الإشادة بالحكومات في المنطقة للجهود التي تبذلها، بوسائل منها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، وبالتقدم الذي تحقق في مكافحة جماعة بوكو حرام؛ وتشجيع الدول الأعضاء المشاركة في القوة المشتركة على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق العسكري الإقليمي، مع البناء على نتائج مؤتمر القمة الأمني الإقليمي الثاني الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٦، وخاصة من أجل توطيد المكاسب العسكرية، وتعزيز التعاون وبناء الثقة مع المدنيين، وعدم توفير ملاذ آمن لجميع فصائل جماعة بوكو حرام، وقطع صلاتها بالجماعات الإرهابية الأخرى العابرة للحدود الوطنية والإقليمية؛ وتأكيد دور هذه الجهود في إتاحة وصول المساعدات الإنسانية وتيسير استعادة سلطة الدولة وسيادة القانون في المناطق المحررة؛
- (ج) تلقي إحاطات من الحكومات في المنطقة بشأن تقييمها لفعالية التدابير المتخذة لمكافحة هذه التهديدات، وبشأن استراتيجياتها الحالية وما تنتبأ به من تحديات وما توصي به من أجل مواصلة تعزيز هذه التدابير؛ وتشجيع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على القيام، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، بتسريع وتيرة الجهود المشتركة المبذولة حاليا لمكافحة التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام واعتماد استراتيجية مشتركة لمعالجة العوامل الدافعة إلى النزاع؛ والتشديد على ضرورة قيام الدول الأعضاء في منطقة حوض بحيرة تشاد بتكملة العمليات العسكرية والأمنية الإقليمية

ضد جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية، بجهود وطنية وإقليمية، بمساعدة الشركاء الثنائيين والمنظمات المتعددة الأطراف؛

(د) الإعراب عن بالغ القلق إزاء استمرار الهجمات القاتلة التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية والتي كان أحدثها في ولاية بورنو حيث تم استهداف مدنيين في ٢٨ كانون الثاني/يناير وأفراد عسكريين نيجيريين في ٢٥ كانون الثاني/يناير؛

(هـ) التأكيد على ضرورة تعزيز حماية المدنيين، ولا سيما المشردين داخليا، وإنهاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في مخيمات المشردين داخليا؛ والتأكيد على أن المسؤولين عن جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان يجب أن يحاسبوا وأن يمثلوا أمام العدالة؛

(و) الإقرار بأن جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية يستهدفان النساء والفتيات بصفة خاصة والترحيب بما حدث مؤخرا من هروب أو إطلاق سراح ٢٣ فتاة اختطفتهن جماعة بوكو حرام من شيبوك في عام ٢٠١٤؛ وتشجيع الجهود الجارية الرامية إلى الإفراج عن الفتيات المتبقيات قيد الاحتجاز لدى جماعة بوكو حرام وعددهن ١٩٧ فتاة وجميع الذين اختطفتهم الجماعة أثناء النزاع؛ ودعوة جميع الجهات التابعة لدول والجهات غير التابعة لدول إلى منع و/أو وقف اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم واحتجازهم، في انتهاك للقانون الدولي؛ والتشديد على أهمية أن توفر السلطات لجميع من مررن بمحنة الاختطاف والعنف الجنسي إمكانية الوصول بسرعة إلى الخدمات المناسبة وإعادة إدماجهن في المجتمع، وذلك لمنع وصم المختطفات السابقات أو أطفالهن، وحمايتهن من الاضطهاد أو الإيذاء من قبل الجماعات الأهلية لفرض النظام؛ وكفالة بذل جهود للتعامل مع التقارير التي تفيد بتعرض النساء في مخيمات المشردين داخليا لاستغلال وانتهاك جنسيين؛

(ز) التأكيد على أن أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تلك التي تتخذها القوات الحكومية والقوات المشتركة المدنية، يجب أن تتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، والدعوة إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات أو التجاوزات؛ والإشادة ببيان عمل أبوجا الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٦ والاستفسار عن تنفيذه؛ والإعراب عن الأسف إزاء الحادث المأساوي الذي شهدته بلدة ران، بشمال شرق نيجيريا، في ١٧ كانون الثاني/يناير، وراح ضحيته العديد من المدنيين، من بينهم عاملون في مجال تقديم المعونة، والحث على اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين حماية المدنيين، بوسائل منها اتخاذ إجراءات بناء على نتائج التحقيق الذي تجريه السلطات النيجيرية حاليا؛ والإشادة بدعوة حكومة نيجيريا السريعة إلى التحقيق في الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي للمشردين داخليا في المخيمات، والاستفسار عن نتائج التحقيق والخطوات المقبلة للتصدي لهذه المسألة؛

- (ح) إبراز الحاجة إلى زيادة أعداد النساء في الشرطة والجيش لتحسين الوصول إلى المعلومات وحماية النساء والفتيات، ولا سيما في ضوء تزايد استخدام المفجرات الانتحاريات؛
- (ط) معالجة الصلة بين الأنشطة الإرهابية في المنطقة وغيرها من أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بجميع أشكاله؛
- (ي) تلقي إحاطات من الحكومات في المنطقة بشأن جهودها لمنع نشوب النزاعات، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والتشديد على دعم مجلس الأمن لهذه الجهود؛

العمل الإنساني

- (ك) تكرار تأكيد القلق البالغ إزاء الحالة الإنسانية البالغة السوء في منطقة حوض بحيرة تشاد، والترحيب بالتقارير الأخيرة للمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتحسين إمكانية الوصول إلى بعض السكان المتضررين وتقديم المعونة إليهم، وحث الحكومات في المنطقة على مواصلة تسهيل إمكانية قيام المنظمات الإنسانية بإيصال المساعدات - بما في ذلك من حيث الإجراءات البيروقراطية والإدارية، وتعزيز التعاون مع شركاء الأمم المتحدة بهدف وضع وتنفيذ خيارات مجدية ومستدامة لتقديم المعونة، بوسائل منها زيادة فعالية آليات التنسيق المدني - العسكري؛
- (ل) تلقي معلومات محدثة وإحاطات من الحكومات وجهات العمل الإنساني بشأن حالة الأمن الغذائي في المنطقة، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الأكثر تضررا، وبشأن التدابير المقترحة الموجهة تحديدا نحو تحسين الحالة والتي يمكن أن تتخذها الحكومات، بدعم من المجتمع الدولي، في الأجلين القصير والمتوسط؛
- (م) الاجتماع مع النازحين ودراسة المجالات التي ستنبصُّ عليها تحديدا جهود الدعم/التعبئة الدولية لأغراض توفير المساعدة الإنسانية، والإنعاش المبكر والتنمية، وحماية حقوق الإنسان؛ وحث الحكومات في المنطقة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية المعنية على التعجيل بزيادة تكثيف جهودها في المنطقة وضمان التنسيق الوثيق لجهودها، بما في ذلك تشجيع وإتاحة الوصول الآمن إلى السكان المحتاجين، وتحسين ظروف المعيشة في المجتمعات المضيفة، وتعزيز الأمن الغذائي، وزيادة فرص كسب العيش؛
- (ن) تلقي إحاطات من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وممثلي المنظمات الإنسانية بشأن مساهمتهم في الجهد الدولي المنسق لمواجهة حالات الطوارئ وتحقيق الإنعاش المبكر، وذلك من قبيل زيادة أوجه التآزر بين جهات العمل الإنساني وجهات العمل الإنمائي من أجل تشجيع التوصل إلى حلول مستدامة، دعما لحكومات المنطقة، والتشجيع على قيام الأمم المتحدة بدور قيادي أقوى يتضمن التنسيق عبر الحدود، وزيادة القدرات، ووضع خطط متعددة السنوات مرتبة بحسب الأولوية تقوم على البرمجة المراعية للاعتبارات الجنسانية؛

(س) تلقي إحاطات بشأن التحركات الجارية للسكان، بما في ذلك نزوحهم وعودتهم لأسباب لها صلة بالصراع مع جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية، وحث السلطات على التمسك بمبدأ عدم الإعادة القسرية وضمان أن تكون أي عودة، سواء كانت عبر الحدود أو داخلية، طوعية ومأمونة وكريمة. وتشجيع حكومتي الكاميرون ونيجيريا على القيام، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بوضع اتفاق ثلاثي الأطراف لتوطيد التزامهما بهذه المبادئ في صيغته النهائية؛

الأسباب الجذرية

(ع) التأكيد على أهمية اتباع نهج كلي في معالجة العوامل الكامنة وراء النزاع ومنع ومكافحة الإرهاب والفكر المتطرف العنيف، الذي يمكن أن يفضي إلى الإرهاب، على أن يشمل هذا النهج تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة والنمو الاقتصادي والتعليم في المناطق المتضررة، ولا سيما بين الشباب، بالتعاون مع القيادات الدينية وغيرها من القيادات؛

(ف) التشديد على ضرورة قيام الحكومات في المنطقة، بمساعدة من الشركاء، بتوطيد سيادة القانون وتعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للفساد، وتيسير جهود تثبيت الاستقرار والتعمير والتنمية، وكفالة الانتقال إلى توفير الأمن والعدالة بقيادة منية، ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة بتفريتها إلى الجماعات المسلحة، ومنع أي شكل آخر من أشكال الاتجار غير المشروع، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة؛

(ص) تلقي إحاطات من الحكومات في المنطقة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن أثر التغيرات المناخية والإيكولوجية، بما في ذلك التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وبشأن الحالة الإنسانية والأمنية والاستقرار الطويل الأجل وآفاق التنمية في المنطقة، وبشأن دور كل هذه الأمور في تفاقم عوامل النزاع التقليدية؛

(ق) تقييم وتعزيز مساهمة المجتمع المدني بالمنطقة، ولا سيما مساهمة الشباب والمنظمات النسائية، في منع نشوب النزاعات وحلها، وفي الجهود الإنسانية، وتقييم فعالية الشراكات بين الحكومات في المنطقة والمجتمع المدني في هذه المجالات. والتفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية، في الميدان؛

(ر) تشجيع الحكومات المعنية في المنطقة على التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من أجل معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والنزاعات في المنطقة؛

مشاركة المرأة

(ش) التأكيد على الدور الحيوي الذي تؤديه المرأة، بما في ذلك هيئات المجتمع المدني النسائية، في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، وفي الجهود الرامية إلى القضاء على

نزعة التطرف؛ وطلب معلومات محدثة عن الجهود التي تبذلها الحكومات لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مستويات صنع القرار داخل المؤسسات والآليات الوطنية لمنع نشوب النزاعات وحلها، وتشجيع الحكومات في المنطقة والأمم المتحدة على أن تضمن للمرأة والمنظمات النسائية المشاركة والقيادة في وضع استراتيجيات لمواجهة جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية وتحقيق استقرار المنطقة والتمكين من تحقيق التعمير والانتعاش؛

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والقضاء على نزعة التطرف

(ت) تشجيع الحكومات في المنطقة على وضع نهج مشترك للتعامل مع حالات الانشقاق والاحتجاز المتصلة بجماعة بوكو حرام، بما يشمل استراتيجيات المقاضاة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج ونقل المحتجزين بين البلدان المتضررة، مع مراعاة الحاجة إلى اتباع الأصول القانونية والشفافية والامثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ والتشديد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لعلاج النساء والأطفال المرتبطين بهذه الجماعة الإرهابية وإعادة إدماجهم، بما في ذلك سرعة تسليم الأطفال إلى الوكالات المناسبة؛ ودعوة حكومات المنطقة إلى تمكين الجهات الموفرة للحماية من الوصول إلى جميع مراكز احتجاز الأطفال لتلبية الاحتياجات المتصلة برفاههم وحمايتهم؛

(ث) تأكيد أهمية نزع سلاح الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام وتسريحهم وإعادة إدماجهم إقليمياً، بمن فيهم المنشقون والمحتجزون منهم، وأهمية تحقيق ذلك أيضاً لعناصر القوة المشتركة المدنية وغيرها من الجماعات الأهلية لفرض النظام ولجان الأمن المجتمعية، على أن يتضمن ذلك عنصراً لتلبية ما لدى النساء والأطفال من احتياجات خاصة إلى الحماية، باعتبار ذلك جانباً حيويًا من جوانب الانتقال من النزاع إلى التنمية، وذلك للتمكين من تحقيق المصالحة المجتمعية وإعادة الاندماج في المجتمع وتأكيد نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع؛ وتشجيع الحكومات في المنطقة على الاستثمار في آليات فرز الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام وتجهيز ملفاتهم، بمن فيهم ميسرو أنشطتها ومقاتلوها وقادتها السابقون والممولون والنازحون والمحتجزون وغيرهم من الفئات المهمة، وتصنيفهم في فئات ذات صلة لتيسير الخطوات اللاحقة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعمليات الأخرى ذات الصلة؛

(خ) مناقشة برنامج إعادة الإدماج الذي أنشأته السلطات في النيجر، الذي يشمل إنشاء مخيمات مخصصة حصراً للمقاتلين السابقين، مع الحفاظ على التوازن من أجل مكافحة الإفلات من العقاب مع القيام - بنفس القدر - بإعطاء الأولوية لجهود توعية المجتمع المحلي؛ وتشجيع جميع الحكومات في المنطقة على بدء تحضير المجتمعات بشكل حثيث لعودة الأشخاص المرتبطين بجماعة بوكو حرام نظراً لأن عدد المنشقين والعائدين لا ينفك يتزايد في جميع أنحاء المنطقة.